تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية
– دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016) –

Determinants of Financial Performance of Commercial Banks
- An econometric study of the Algerian commercial banks (2009-2016) -

عبد الباقي بضياف [1,*]، بوبكر شماخي [2]، عائشة بخالد [3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر).
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر).
[3] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2018/12/15؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/12/15 ؛ **تاريخ القبول**: 2018/12/15

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائر وبنك المؤسسة سوسيتي جنرال في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 وذلك من خلال بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، السيولة النقدية، سعر الصرف) والمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) باستخدام نماذج بانل وذلك من أجل تبيين طبيعة وقوة العلاقات المراد قياسها، بالإضافة إلى إظهار العوامل الأكثر تفسيرا للأداء المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر تتمثل في سعر الصرف، كما توصلنا إلى أن السيولة النقدية وكفاية رأس المال غير مؤثرتين على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.

الكلمات المفتاح : أداء مالي، بنوك تجارية، نموذج بانل.

تصنيف JEL : G21 ؛ C58

Abstract: This study aims to identify the factors affecting the financial performance of a sample of commercial banks operating in Algeria (BNA, BEA, AGB and Society General Algeria), during 2009-2016.Through building a model to measure the relationship between the independent variables (capital adequacy, liquidity and exchange rate) and the dependent variable return on equity using Panel models, in order to determine the nature and strength of the relationships, as well as showing the most explanatory factors of financial performance. The results of the study showed that the most important factors affecting the financial performance of the commercial banks operating in Algeria are exchange rate, and that the liquid Capital adequacy and does not affect the financial performance of the study sample.

Keywords: Financial Performance, Commercial Banks, Panel Models.

Jel Classification Codes: G21; C58

* Corresponding author, e-mail: beddiaf.abdelbaki@gmail.com

I- تمهيد :

شهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة وخاصة بعد دخوله الألفية الثالثة والتي تعرف بألفية العولمة تحديات كثيرة فرضتها التطورات التكنولوجية والمعلوماتية وارتبطت الأسواق ببعضها البعض إلى جانب ما فرضه النظام الدولي الجديد من مستجدات ومتغيرات أدت إلى ظهور منافسة عالمية حادة خاصة بعد إزالة الحواجز أمام المنظمات والوقوف وجها لوجه أمام السلع والخدمات الجديدة ذات نوعية عالية الجودة.

كنتيجة لهذه التغيرات التي مست مختلف جوانب البنك بما فيها الجانب المالي منه، فقد أصبحت كفاءة أداء القطاع المصرفي الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاحات المالية في كل بلد، وبرزت الأهمية القصوى لتطوير هذا القطاع مهنيا وإداريا وتنظيميا وماليا حتى يواكب تطلعات العصر ويتمكن من مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية ولذا يتوجب على كل دولة تحديث قطاعها البنكي وتطويره ولتحسين ذلك يتعين عليها الاهتمام بدراسة العوامل التي تؤثر في مستويات أدائها المالي.

I.1- إشكالية الدراسة: يعد الأداء المالي مؤشرا على النجاعة المالية لأي بنك، لهذا تعمل الإدارة المالية على تحقيق أفضل أداء مالي في ظل عدة عوامل تعمل على تحديده، والتي تنتمي إلى محيط داخلي وآخر خارجي يمتازان بالحركية وعدم الاستقرار، وعليه جاءت إشكالية الدراسة لتبحث في العلاقة بين الأداء المالي والعوامل المحددة له من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى تأثير العوامل والظروف المحيطة بالبنوك التجارية الجزائرية على أدائها المالي خلال الفترة مابين 2009 إلى غاية 2016؟**

I.2- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة بين الأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية و كفاية رأس المال؛

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية و السيولة النقدية؛

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين الأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية و سعر الصرف.

I.3- الدراسات السابقة: يوجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلف نذكر منها:

أولا. دراسة خريوش وآخرون، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقق ذلك فقد تم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت القوائم المالية للبنوك التي مثلت عينة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان لأوراق المالية ذلك عن الفترة 1992-2002 من اجل التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي تم من خلال التوصل إلى مجموعة من النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من شانها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار[1].

ثانيا. دراسة منذر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها كما اعتمد الباحث المنهج الوصفي التّحليلي. وقد لخصت الدراسة إلى أن ربحية المصارف التجارية تتأثر بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية تختلف هذه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان من أكثر العوامل تأثيرا هي الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيرا. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحتها[2].

ثالثا. دراسة Allen Berger، The Relationship between Capital and Earning in Banking، هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1973-1979). وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه هناك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال فترة الدراسة، بينما يوجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال، وخلال هذه النتائج توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس مال البنك أقل من حد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس مال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل[3].

رابعا. دراسة Makhamreh Mouhsen، Corporate Performance in Jordan، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أداء البنوك في الأردن خلال الفترة 1989-1996. ولقد استخدم الباحث أربعة نماذج أو مقاييس لقياس الأداء المصرفي للبنك وهي

العوامل المستقلة والمتمثلة في العوامل التنظيمية منها حجم البنك ومستوى التكنولوجيا، أما العوامل القيادية منها نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية، أما العوامل البيئية منها الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا العوامل الإدارية منها العوامل الخاصة بالموظفين وأصحاب القرار. أما المقاييس التابعة فهي: نصيب السهم من الأرباح المحققة ومعدل العائد على الأصول والقيمة السوقية للسهم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى انه من أفضل المقاييس المستخدمة في قياس أداء البنوك التجارية في الأردن هي: نصيب السهم من الأرباح المحققة والقيمة السوقية للسهم كما أن للعوامل التنظيمية والقيادية دورا فاعلا في تطوير أداء هذه البنوك[4].

خامسا. Onjala Vincent Nyanga، Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya، هدفت هذه الدراسة لفحص محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، ومن اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم دراسة تفسيرية ضمت جميع المصارف التجارية والبنك المركزي. حيث وجدت الدراسة أن كفاية رأس المال وأسعار الصرف ترتبط ارتباطا سلبيا للعائد على حقوق المساهمين بينما كانت لسيولة وكفاءة التشغيل والتضخم تأثيرا ايجابيا على العائد على حقوق المساهمين[5].

I.4– الإطار النظري للدراسة:

أولا– مفهوم الأداء المالي: سنتطرق في هذه الجزء من الدراسة إلى المفاهيم الأساسية للأداء المالي:

أ– تعريف الأداء المالي: يعرف كل من (**Miller et Bromily**) الأداء المالي على أنه « انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها»[6].

كما يعرفه **J.PIERRE** على أنه «مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة»[7].

ويعرفه كل من (**Robins et Wiersema**) على أنه « انعكاس لقدرة منظمات الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها»[8].

بالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تتعمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات؛ إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها. كما أن مصطلح الأداء يتكون من عنصرين أساسين هما مستوى الفعالية ودرجة الكفاءة وهما عاملين مهمين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، والذي يعرفهما (**Vincent planuchet**) كالتالي[9]:

- **الفعالية:** هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصل إلى النتائج المرتقبة؛
- **الكفاءة:** هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة.

ب. خطوات تقييم الأداء المالي: تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[10]:

1) الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف النسب المؤشرات؛

2) حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء، كنسب الربحية، والسيولة، والنشاط، والرفع المالي، والتوزيعات ...الخ. وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تُستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

3) دراسة وتقييم النسب. لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بالأداء المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع؛

4) وضع التوصيات الملائمة اعتمادا على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها و أثرها على المؤسسات، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

ت. أهداف تقييم الأداء المالي: عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية بالغة، نلخصها في النقاط التالية[11]:

- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك؛
- تقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها؛
- تساعد على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة؛
- تساعد متخذي القرار في إشرافهم وتوجيههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة؛
- هي جزء من عملية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ثانيا– العوامل المؤثرة على الأداء المالي: تواجه المؤسسة البنكية خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي حيث تسعى لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها واقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للبنوك نجد:

أ. العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي: أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي هي[12]:

– الظروف الاقتصادية والسياسية: يتأثر أداء البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسة والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بالجزائر، حيث عانت الجزائر سابقا من سنوات حصار عديدة وشهدت أوضاعا سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها البنوك التجارية. فاستهدفت أعمال المصارف وتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن تلاعب العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات البنوك التجارية وإدارتها، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها.

– التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام. فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

– العامل الديني والاجتماعي: يحجم بعض العملاء عن التعامل مع البنوك التجارية كونها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها المصرفية، وبالتالي في حالة وجود البنوك الإسلامية ، يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من البنوك، ومن هنا فان تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العامة للبنك التجاري. على جانب المطلوبات يحد العامل الديني من قدرة البنوك التجارية في تنمية مواردها المالية وذلك من خلال أحجام هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم لدى هذه البنوك، والى جانب العامل الديني هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضا في أداء البنوك والذي يعكس مدى انتشار العادات المصرفية أو درجة الوعي المصرفي الذي يؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول.

ب. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي[13]:

– الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك التجارية وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتمثل الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في الوظائف الإدارية في المؤسسات و يتضمن التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة المصرفية و التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين؛ ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات المصرفية من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

– التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة المصرفية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية والتي تلزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح.

– أرباح أو خسائر القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

– السيولة: يقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان.

– الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات المصرفية إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا،

وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

– توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، حيث أن الدخل الناتج عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وخاصة الدخل الناتج من القروض.

II – الطريقة والأدوات :

II.1– مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وذلك خلال الفترة من 2009إلى 2016، ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية لبعض البنوك خلال هذه الفترة تم اختيار عينة مكونة من أربعة بنوك تجارية (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي وبنك خليج الجزائر وبنك سوسييتي جنرال الجزائري) وبالتالي سنقوم بتقديم البنوك عينة الدراسة. أنظر الجدول رقم1: عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة

II.2– الأدوات و النماذج المستخدمة في الدراسة: من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في متغيرات الدراسة، ومصادر جمع البيانات، بالإضافة إلى نماذج المعتمدة في هذه الدراسة وهي نماذج بانل الساكنة بصفتها النماذج التي تتوافق مع طبيعة الدراسة.

II.2.1– المتغيرات التابعة: يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي للبنوك التجارية والذي يقاس بالعائد على حقوق الملكية. أنظر الجدول رقم 2.

II.2.2– المتغيرات المستقلة: سوف تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية وأهم تلك العوامل تم استعراضها في الجدول رقم 3.

II. 3– اختيار نموذج الدراسة:

- **النموذج التجميعي:** النتائج موضحة في الجدول رقم 4

اختبار(Lagrange Multiplier (LM أنظر الجدول رقم 5

اختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين: إذا كانت: LM عند مستوى معنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

H_0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي.

H_1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية.

نلاحظ من الجدول رقم5 أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.0461 أقل من 0.05 وعلية نرفض H_0 ونقبلH_1 أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي. (النموذج العشوائي: أنظر الجدول رقم 6 & النموذج الثابت: أنظر الجدول رقم 7)

- **اختبار HAUSMAN**: النتائج موضحة في الجدول رقم 8

نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي:

H_0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية.

H_1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة.

نلاحظ من الجدول 8 أن قيمة الاحتمال تساوي 0,001 أقل من 0.05 أي أننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي النموذج الثابت لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى.

III – النتائج ومناقشتها :

III.1– مناقشة النتائج قياسيا : سنقوم بمناقشة وتحليل النتائج من الناحية القياسية لإثبات القوة الإحصائية للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها عبرا النقاط التالية:

أ. **معنوية المعالم المقدرة** : نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0 المعبرة عن القيمة الابتدائية:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول 8 نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.0001 <0,05 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5.%

المعنوية الإحصائية α_1 المعبرة عن كفاية رأس المال:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول 8 نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0,05>0.0058 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5.%،

المعنوية الإحصائية α_2 المعبرة عن السيولة:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول 8 نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0,05<0.10590 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_1 ونقبل H_0 أي أن المعلمة المقدرة لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 .%

المعنوية الإحصائية α_3 ا لمعبرة عن سعر الصرف

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول 8 نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0,05>0.0010 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5.%

ب. المعنوية الكلية للنموذج :

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1 aumois(\alpha_j \neq 0) \forall_j = 1.2.3 \end{cases}$$

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين، فمن خلال الجدول 8 نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار brob(F.stastic)>0,05 0.007620

و منه نرفضH_0 ، ونقبلH_1 ، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة وبقيمة مستوى معنوية5..%

ت. جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق مقبولة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة معاملا للتحديد الذي يساوي 0.478914، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا 47,8% من التغيرات الإجمالية للعائد على الملكية وهي تعبر عن نسبة جيدة لتفسير العلاقة بين معدل العائد على الملكية وكل من كفاية رأس المال والسيولة النقدية وسعر الصرف

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

III.2- مناقشة النتائج ماليا :

• توجد عدة عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة كما هو موضح في الجزء النظري ولكن لم تأخذ بعين الاعتبار نتيجة عدة أسباب خاصة تلك المتعلقة بالبيانات المالية للبنوك المدروسة كما أنه لدينا عوامل أخرى غير كمية مثل التشريعات القانونية والضوابط المصرفية و العامل الديني والاجتماعي وهي عوامل نوعية لا نستطيع إدراجها ضمن النموذج الرياضي و يمكن إجراء عليها دراسة وصفية.

• يوجد تأثير سلبي (علاقة عكسية) بين العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل المتمثل في معدل كفاية رأس المال، حيث كلما يتغير معدل كفاية رأي المال بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار1.65 في الاتجاه المعاكس وتفسر هذه النتيجة على أن الزيادة في معدل كفاية رأس المال تنتج عن رفع رأس المال لأنه موجد في بسط النسبة المتعلقة بكفاية رأس المال وهذا بقصد تحقيق حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أن هذا يؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية لان الزيادة في رأس المال تؤدي بدورها إلى الزيادة في حق الملكية الموجود في مقام نسبة العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالملاك وهذا ما يفسر وجود العلاقة العكسية ذات الدلالة الإحصائية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

• أظهر نموذج الدراسة عدم وجود تأثير لنسبة السيولة النقدية على العائد على حقوق الملكية ، وتفسر هذه النتيجة على أن البنوك التجارية محل الدراسة تتوفر على سيولة كافية لمنح القروض لزبائنها، كما أن الطريقة التي تعمل بها البنوك في الجزائر عن طريق غرف المقاصة تجعل السيولة ليست عائقا لمنح الائتمان الذي يعتبر النشاط الأساسي لتلك البنوك والذي من خلاله تحقق عوائدها لهذا لم تظهر السيولة كمتغير يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية .

• توجد علاقة العكسية بين العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف، حيث كلما تتغير معدل الصرف بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار0.01 في الاتجاه المعاكس وتفسر هذه النتيجة إلى أن كلما زاد سعر الصرف أدى إلى انخفاض العملة المحلية الوطنية وبانخفاض هذه الأخيرة سوف تقوم البنوك بالزيادة سعر الفائدة على عمليات الإقراض بالنسبة للعملاء وبهذه يتراجع العملاء عن طلب القروض لارتفاع سعر الفائدة من البنك مما ينعكس سلبا على الأداء المالي وكذا ربحية البنك .

III.3- اختبار الفرضيات:

• أوضحت الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي والمعبر عنه بالعائد على حقوق الملكية وبالتالي إثبات صحة فرضية الدراسة بوجود علاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي؛

• تبين الدراسة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والأداء المالي والمعبر عنه بالعائد على حقوق الملكية، وبالتالي ننفي صحة فرضية الدراسة بعدم وجود علاقة بين السيولة النقدية والأداء المالي؛

• أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل سعر الصرف والأداء المالي والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية وبالتالي إثبات صحة فرضية الدراسة على أن هناك علاقة بين سعر الصرف والأداء المالي. لنتائج المستخلصة منها.

IV- الخلاصة :

تم التعرف في هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة من) 2009-2016 من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا الدراسة في قسمين رئيسيين، أولهما يحتوي على الجزء النظري والدراسات السابقة وذلك لإثبات العلاقة النظرية بين المتغيرات، أما الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة النظرية بين المتغيرات، وفيما يلي نتائج الدراسة:

• أوضحت الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حقوق الملكية وهي تتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة خريوش وآخرون ولا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الين بيرجر)؛

• تبين الدراسة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حقوق الملكية وهي ما لم تتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة اونجالا فينسونت نيانجا 2009؛

• أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل سعر الصرف والأداء المالي والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية وهي ما تتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة اونجالا فينسونت نيانجا 2009؛

• يوجد تذبذب في لأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة من 2009- 2016 وهذا راجع إلى اختلاف في نسبة النمو خلال فترة الدراسة المأخوذة من سنة لأخرى؛

• المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كفاية رأس المال وسعر الصرف، معدل السيولة تفسر50% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية لدى البنوك التجارية الجزائرية.

- ملاحق:

الجدول (1) : عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة

البنك	اسم المختصر	تقديم البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966 برأس مال قدره 20مليون دينار جزائري لسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أم زراعية بالإضافة إلى العمليات البنكية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.
بنك الجزائر الخارجي	BEA	تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر1967 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي يقوم بمهمتين أساسيتين : الأولى خاصة بالودائع والإقراض الثانية خاصة بالتجارة الخارجية ، وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح الاعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين.
بنك الخليج الجزائر	AGB	ينتمي هذا البنك لمجموعة من ابرز المجموعات للمشاريع في الشرق الأوسط وهي مشاريع الكويت القابضة KIPCO برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري ، بدأ نشاطه في مارس 2004 ، ومهمته الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات والأفراد بالإضافة إلى ذلك يقدم بنك الخليج الخدمات البنكية التقليدية التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية لتلبية رغبات العملاء.
سوسيتي جنرال	SGA	فتحت أول فرع لها بالجزائر في 15-4-1998برأس مال قدره00 5 مليون دينار جزائري، وتتكفل هذه المؤسسة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العامة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ووثائق البنوك

الجدول (2) : يوضح المتغيرات التابعة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر	المؤشر رمز	النسب
العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية بعد الضريبة /حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (3) : يوضح المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر	رمز المؤشر	النسب
كفاية رأس المال	CA	رأس المال /إجمالي الأصول
السيولة النقدية	LQ	النقديات /إجمالي الأصول
أسعار الصرف	TCH	الأورو

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (4) : يوضح النموذج التجميعي

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 04/19/18 Time: 07:57
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.078960	0.334424	3.226319	0.0032
CA	-0.405334	0.517167	-0.783758	0.4398
LQ	-0.077089	0.226219	-0.340773	0.7358
TCH	-0.007278	0.003048	-2.387875	0.0239

R-squared	0.182236	Mean dependent var	0.263885
Adjusted R-squared	0.094619	S.D. dependent var	0.110740
S.E. of regression	0.105371	Akaike info criterion	-1.546197
Sum squared resid	0.310883	Schwarz criterion	-1.362980
Log likelihood	28.73915	Hannan-Quinn criter.	-1.485466
F-statistic	2.079907	Durbin-Watson stat	0.977087
Prob(F-statistic)	0.025483		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E views 9

الجدول (5) : يوضح اختبار LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.152508	2.793375	2.945884
	(0.0461)	(0.0947)	(0.0861)
Honda	0.390523	-1.671339	-0.905674
	(0.3481)	(0.9527)	(0.8174)
King-Wu	0.390523	-1.671339	-0.588695
	(0.3481)	(0.9527)	(0.7220)
Standardized Honda	1.203463	-1.316252	-3.653640
	(0.1144)	(0.9060)	(0.9999)

Standardized King-Wu	1.203463 (0.1144)	-1.316252 (0.9060)	-3.146455 (0.9992)
Gourieroux, et al.*	--	--	0.152508 (0.5797)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E views 9

الجدول (6) : : يوضح النموذج العشوائي

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/19/18 Time: 08:00
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.078960	0.282519	3.819069	0.0007
CA	-0.405334	0.436898	-0.927753	0.3615
LQ	-0.077089	0.191108	-0.403381	0.6897
TCH	-0.007278	0.002575	-2.826583	0.0086

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.089016	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	٤,77	Mean dependent var	0.263885
Adjusted R-squared	0.094619	S.D. dependent var	0.110740
S.E. of regression	0.105371	Sum squared resid	0.310883
F-statistic	2.079907	Durbin-Watson stat	0.977087
Prob(F-statistic)	0.125483		

Unweighted Statistics

R-squared	0.182236	Mean dependent var	0.263885
Sum squared resid	0.310883	Durbin-Watson stat	0.977087

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E views 9

الجدول (7) : يوضح النموذج الثابت

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 04/19/18 Time: 08:02
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.503014	0.308605	4.870350	0.0001
CA	-1.659064	0.549536	-3.019028	0.0058
LQ	-0.388089	0.231364	-1.677394	0.1059
TCH	-0.010004	0.002689	-3.719889	0.0010

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.478914	Mean dependent var	0.263885
Adjusted R-squared	0.353853	S.D. dependent var	0.110740
S.E. of regression	0.089016	Akaike info criterion	-1.809355
Sum squared resid	0.198097	Schwarz criterion	-1.488725
Log likelihood	35.94968	Hannan-Quinn criter.	-1.703075
F-statistic	3.829452	Durbin-Watson stat	1.417588
Prob(F-statistic)	0.007620		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E views 9

الجدول (8) : يوضح اختبار HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	0.0001

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.
Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CA	-1.659064	-0.405334	0.111110	0.0002
LQ	-0.388089	-0.077089	0.017007	0.0171
TCH	-0.010004	-0.007278	0.000001	0.0004

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E views 9

- الإحالات والمراجع :

[1]- ياسر جبر أبو زعتر(2006)، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، غير منشور، كلية التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

[2]- منذر مرهج ,واخرون(2014)، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية**، دراسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية، مجلة للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 2،كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين.

[3]- Allen Berger (1995), T**he Relationship between Capital and Earnings in Banking**, Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 27(2), pages 432-456, May

[4]- Makhamreh Mouhsen(2000)**, Corporate Performance in Jordan** : A study of Banking sector, the Arab Bank Review, Vol.2, No.2,Octobre .

[5]- Onjala Vincent Nyanga(2009), **Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.

[6]- عدادي حسين و فلاح حسين(2000)، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، ص231.

[7]- Josée et pierre(1999), la gestion financer des pme trévères et pratiques, presses de université de Québec ,page 263.

[8]- طاهر محسن منصور الغالب، وائل محمد صبحي إدريس (2009)، **أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، ص38.

[9]- Vincent plauchet(2006), mesure et amélioration des performances industrielles, tome 2 UPMF, France, p6.

[10]- محمد محمود الخطيب(2010)، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر، عمان، ص51.

[11]- Simon Parirenté(2009), **Analyse financière et évaluation d'entreprise** pearson education France paris , p144

[12]- منذر مرهج، واخرون(2014)، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، دراسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية، مجلة للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 2،كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين.

[13]- خريوش وآخرون(2004)، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، الأردن.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد (2018)، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية– دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009–2016) –**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 549-560.